مصادر المعلومات في التحقيقات الاستقصائية في قضايا الفساد

مقدمة

الفضول صفة يجب ان يمتلكها الصحفي، ولكنها لن تتحول الى صفة حميدة ومفيدة إلا بالبحث عن المعلومات، لتحويل ذلك الحدس والتخمين الذي يرافق شرارة الفضول الاولى وما ينبني عليها من شكوك وتوقعات الى حقائق مثبتة، نسعى في توثيق الادلة للبرهنة عليها، خدمة لكون الصحافة سلطة رقابية في المجتمع.

المعلومات هي ما يميز ويزين الصحفي، وهي ما يحميه ايضا، واما الفضول المجرد فهو صفة سيئة قد يمتلكها كثير من غير الصحفيين، ونحن الآن في أمس الحاجة الى التركيز على الفرق الواضح بين الصحفي الحقيقي الذي يتعامل بالمعلومات، والآخر الذي يستخدم الحديث السائد دون تدقيق ويكتفي بالانطباعات والآراء، دون مراعاة للموضوعية او الشمول والعمق.

وإذا ما أردنا اعادة الهيبة والاعتبار لمهنة الصحافة التي تضعضعت كثيرا في الآونة الأخيرة، فان علينا اتخاذ دقة المعلومة معيارا حقيقيا اساسيا للتمييز بين الصحافة والاشكال الأخرى من صحافة المواطنين والمغردين والنشطاء.

المهمة ليست سهلة وجميلة كما تبدو، ولذلك نالت مهنتنا لقبها القديم "مهنة المتاعب" ولكن هذا التعب يتبدد في لحظة الانجاز، ويصير لقبها "صاحبة الجلالة".

وبين لقبي المتاعب والجلالة يبرز اللقب الاصح "سلطة رابعة" لأنه يحدد مكانة وموضع ونطاق المهنة اولاً، ويرسم اهدافها ثانيا ويوضح اختصاصاتها.

سلطة رقابية رابعة، وليس سلطة راكعة، وهذا لا يتم دون تحقيقات، والتحقيقات لا تتم دون معلومات.
لماذا لم تقر فلسطين حتى الآن حق الحصول على المعلومات؟

ما هي البدائل الممكنة لتحصيل معلومات نحتاجها لإنجاز تحقيق ناجح حول قضية فساد في ظل استمرار غياب هذا القانون؟

هل انتفت حاجة الصحفيين في دول متقدمة اقرت هذا القانون الى امتلاك مهارة البحث عن المعلومة؟
كيف تسهم المعلومات في حماية الصحافي اثناء العمل ضد الفساد؟

وما هي أسرع وأفضل آليات البحث عن المعلومات في عصر الانترنت والمكتبات الرقمية والمصادر المفتوحة؟

كيف سنتعامل مع المصادر البشرية للمعلومات في حال طلبت عدم الكشف عن هويتها؟

كيف سندقق معلومات هذه المصادر وكيف سنضمن حمايتها؟

يتضمن هذا الاسبوع لقائين:

• قانون حق الحصول على المعلومات والعقبات الناشئة بسبب غيابه وما هي البدائل للحصول على معلومات تضمن سلامة التحقيقات في قضايا الفساد.

• الآليات الامثل للبحث عن المعلومات مكتبيا وفي الميدان ومن خلال المصادر البشرية وكيف نتعامل مع المصادر السرية ونحفظ امنها، وكيف ندقق معلوماتها.

الاهداف:

• التعرف الى اهمية اقرار قانون حق الحصول على المعلومات من اجل وطن خال من الاشاعة والفساد ويسهل فيه على الصحفي ممارسة دوره الرقابي لكشف أي خلل في ممارسة المسؤولين لصلاحياتهم.

• التعرف على مصادر المعلومات وممارسة عمليات البحث عن المعلومات والاشخاص سواء المسؤولين او الشهود او الخبراء او المتضررين.

• التعرف الى اهمية البحث الميداني وكيفية تدقيق المعلومات لتجنب أي خطأ او نقص او تضليل او معلومات تحمل مبالغات او تهويل او تحامل.

• معرفة كيف ينظر القانون الى حق الصحفي في حماية مصادره، وكيف نتعامل مع هذه المصادر، وكيف ندقق معلوماتها ونحافظ على امنها.

الادوات:

• نقاش موجه عنوانه: من يستفيد أكثر من اقرار قانون حق الحصول على المعلومة؛ الدولة ام الصحفي؟

• عرض على الشاشة لمصادر المعلومات واجراء تجارب للحصول على معلومات من مواقع وصفحات الوزارات والمؤسسات او الحسابات الشخصية لمسؤولين.

• مجموعات عمل تقوم كل منها بإعداد قائمة بالمعلومات التي تحتاجها للتحقيق في قضية فساد محتملة، واقتراح آليات للحصول على هذه المعلومات.

• حالات دراسية تستعرض تحقيقات ناجحة استندت الى البحث الميداني والى مصادر علنية، واخرى الى مصادر سرية.

- ضيوف متحدثين من اصحاب التحقيقات الناجحة للحديث عن تجاربهم وعن نتائج تحقيقاتهم على الصعيدين المجتمعي والشخصي.

- عرض أفلام من الدليل التدريبي التفاعلي المرفق رابطه ادناه والاجابة على الأسئلة الخاصة بها

https://www.transparency.org/files/content/activity/2013_ItBelongsToYou_FacilitatorPackage_AR.pdf

اللقاء الاول:

- **قانون حق الحصول على المعلومات**

نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان على الحق في استقاء المعلومات في البند التاسع عشر من بنوده الثلاثين. جاء نص هذه المادة كالتالي:

" لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

وجاء المشرع الفلسطيني فأعطى المادة المتعلقة بحرية الرأي والتعبير في القانون الاساسي الفلسطيني الرقم 19 ايضا، وجاء نصها كالتالي:

" لا مساس بحرية الرأي، ولكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون".

تماثلت المادتان رقما وتشابهتا مضمونا، ويحسب للمشرع الفلسطيني انه اضاف الفن كأداة من ادوات التعبير، ويحسب عليه انه أهمل مسألة التماس الانباء والأفكار.
صدر الاعلان العالمي لحقوق الانسان في 10 كانون الأول/ديسمبر عام 1948، ليحدد للمرة الاولى حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا وليكون المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. حيث تمت ترجمته الى 500 لغة ممن لغات العالم.

الحقيقة ان هناك دول سبقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اقرار قوانين تكفل تدفق المعلومات من مالكيها الى الجمهور، فمملكة السويد مثلا اقرت قانونا يسمح للصحفيين بالحصول على المعلومات عام 1766، وبعدها بـ 200 عام اقرته الولايات المتحدة ثم استراليا فكندا ونيوزلندا عام 1982. (ابوعرقوب 2015، 6)

في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يوم 28 أيلول/سبتمبر يومًا دوليا لتعميم الانتفاع بالمعلومات. وبالنظر إلى أن العديد من منظمات المجتمع المدني والهيئات الحكومية في العالم قد تبنت هذا اليوم وتحتفل به حاليًا، فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة

كذلك هذا اليوم يومًا دوليا لتعميم الانتفاع بالمعلومات، ودعت منظمات حرية المعلومات والمدافعين عنها في جميع أنحاء العالم لإحياء هذا اليوم بإقامة أنشطة احتفالية، تهدف إلى رفع الوعي بحق الحصول على المعلومات. (المتحدة 2020)

حتى نهاية عام 2020 بلغ عدد الدول التي اقرت هذا القانون 129 دولة بينها 6 دول عربية هي حسب ترتيب التوقيع: الاردن 2007، تونس 2011، اليمن 2012، السودان 2015، لبنان عام 2017، المغرب 2018. (democracy 2020)

وما من شك في ان بعض الدول قد اقرت هذا القانون كنوع من العلاقات العامة في مسعى لتحسين سمعتها او تخفيف ضغوط المجتمع المدني عليها او كتلبية لمتطلبات خارجية تسند رغبتها في الحصول على قرض دولي مثلا او الانضمام الى هيئة دولية.

بحسب مقياس الحق العالمي في المعرفة Global Right to Information Rating (RTI) وهو مقياس رائد عالميا يعنى بقياس قوة الإطار القانوني الناظم لحرية الوصول الى المعلومات التي تمتلكها السلطات العامة في كل البلدان التي اقرت قانون حق الحصول على المعلومات، نجد ان الأردن والذي كان اول دولة عربية تقر هذا القانون حصل على 56 نقطة فقط على هذا المقياس المؤلف من 150 نقطة، فيما حصلت تونس على 120، اليمن 103، المغرب 73، لبنان 70، السودان 64.

هذا المقياس يقيم بنود القانون من خلال سبعة مؤشرات هي: حق الوصول، والمجالات الذي يشملها، ومدى سهولة إجراءات طلب المعلومة، عدد الاستثناءات وحالات الرفض التي يسمح بها القانون، واتاحة تقديم الطعون على الاستثناءات، والنص على عقوبات بحق حاجبي المعلومات خلافا للقانون وتوفير الحماية لمن يتيحون الوصول الى المعلومات الحساسة، وأخيرا الجهد المبذول من اجل التثقيف الترويج لاستخدام الحق في الحصول على المعلومات.

من المهم ملاحظة أن تصنيف RTI يقتصر على قياس الإطار القانوني، ولا يقيس جودة التنفيذ. في بعض الحالات، قد تكون البلدان ذات القوانين الضعيفة نسبيًا منفتحة للغاية، بسبب جهود التنفيذ الإيجابية، في حين أن القوانين القوية نسبيًا لا يمكنها ضمان الانفتاح إذا لم يتم تنفيذها بشكل صحيح. (RTI-Rating 2020)

وهذا ما يفسر ان تحتل دولة كأفغانستان المرتبة الاولى على العالم في قوة قانونها للحصول على المعلومات بـ 139 نقطة، فيما تتراجع دول مشهود لها بالنزاهة الى مراتب متأخرة مثل الدانمرك وفرنسا حيث تأخرتا عن لبنان بأربع نقاط وتقدمت السودان والأردن على المانيا بعشر نقاط للأولى ونقطتين للثانية.

فلسطين لم تقر حتى الآن (نهاية عام 2020) قانون حق الحصول على المعلومات، رغم ان المجلس التشريعي الفلسطيني ناقش مسودة هذا القانون بقراءة عامة عام 2005، ورغم ان تعطل اعمال المجلس التشريعي وحالة الانقسام التي سادت بين المحافظات الشمالية والجنوبية لم تمنع الرئيس محمود عباس من اصدار مراسيم قرارات بقوانين الا ان هذا القانون لم يكن من بينها رغم أهميته التي لا تخفى على أحد، ورغم كثرة الوعود الحكومية بقرب اقراره.

طوال الـ 15عاما التي مرت لم تتوقف منظمات المجتمع المدني ومعها نقابة الصحفيين عن مناقشة واقتراح مسودات لهذا القانون، واعداد ابحاث ودراسات وكتابة مقالات تشرح فوائده، وحاجة المجتمع الفلسطيني اليه، وتنفيذ حملات ضغط ومناصرة لحمل السلطة الفلسطينية على اقراره، ولقد اتخذت هذه الجهود جدية مضاعفة بعد اشتراك الحكومة وهيئة مكافحة الفساد عام 2013 في طرح مسودة معدلة للقانون ونشرها على الموقع الرسمي للحكومة والهيئة بهدف الحصول على تغذية راجعة بشأنها. ولكن ذلك كله لم يدفع السلطة الفلسطينية الى إعطاء أولوية لإقرار هذا القانون الهام اسوة بالقوانين الأخرى التي صدرت بمراسيم رئاسية.

مركز تطوير الاعلام في جامعة بيرزيت والذي شارك الاطراف الأخرى في صياغة هذا القانون وتنظيم ورشات العمل للصحافين بخصوصه في الضفة وغزة أرسل مسودة القانون الى مركز القانون والديمقراطية في كندا لتقييمه وفق تصنيف RTI سابق الذكر، ووجد المركز ان هذه المسودة قد تحظى بالمرتبة 36 عالميا بحصولها على 92 نقطة من أصل 150 هي العلامة العليا.

وقال توبي مندل، المدير التنفيذي لمركز القانون والديمقراطية: "يتخلف العالم العربي كثيرًا عن مناطق العالم الأخرى فيما يتعلق بتبني تشريعات RTI، وبينما نرحب بهذه المبادرة الفلسطينية، نلاحظ أيضًا أن المسودة بحاجة إلى تحسين كبير". (Mendel 2013)

ان انشغال منظمات مكافحة الفساد من جهات عديدة؛ مجتمعية مثل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، وحكومية على رأسها هيئة مكافحة الفساد، يأتي من إدراك أهمية وحيوية هذا القانون للمجتمع الفلسطيني، فمن شأن اقرار وتطبيق هذا القانون الاسهام في:

- محاربة الشائعات وتوفير الرد الفوري عليها وعلى الاخبار المضللة مما يساعد على تنمية ثقة المواطنين بحكومات بلدانهم.

- تعزيز الحكم الرشيد حيث سيشعر كل مسؤول انه سيكون مسائلا وانه لن يستطيع النجاة او الهرب او التغطية على اي فساد او خلل ارتكبه.

- تعزيز النزاهة والشفافية حيث سيتبارى الجميع في جعل المعلومات الواقعة بين ايديهم متاحة امام الجمهور، ولن يتمكنوا من حجب اية معلومة، الا إذا كانت مصنفة مسبقا على انها سرية وبمبرر قانوني، فالأصل هو اتاحة المعلومة واما الحجب فهو الاستثناء الذي يجب ان يكون وجيها ويحق الطعن فيه امام المحاكم.

- تحقيق المساواة بين المواطنين في أكثر من مجال كالمجال الاقتصادي مثلا؛ فامتلاك شخص ما للمعلومة قد يؤهله للدخول في استثمار تجاري ناجح، وقد يحرم آخرين من المنافسة لمجرد انهم لم يستطيعوا الحصول على المعلومة.

- تلبية حقوق المواطنين في الحصول على معلومات قد تهمم؛ كالتقارير الطبية مثلا في حال لا سمح الله وقع خطأ طبي لأحدهم، او نتيجة الفحوصات الصحية لمنتج ما، او المخاطر البيئية لمشروع سيقام قريبا من منازلهم.

- تحسين آليات اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الناس، فتوفر المعلومة سيكشف بوضوح عما إذا كان القرار قد اتخذ بطريقة قانونية ام تم فرضه او تمريره بشكل غير قانوني.

- تمكين الحكومة من الحفاظ على سرية المعلومات التي قد يؤدي كشفها الى الاضرار بالمصالح العليا للشعب وذلك لمدد محددة منصوص عليها في بنود القانون.

- إعطاء علامة إضافية تؤكد جدارة الفلسطينيين بدولة وتدعم جهودهم لدخول نادي الدول المستقلة والحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

- تحسين سمعة السلطة الفلسطينية عبر تحسين مواقعها في التصنيفات العالمية مثل التصنيف العالمي لحرية الصحافة وتصنيف الشفافية الدولية

تبقى الفائدة الاهم للمجتمع ولنا كصحفيين هي امتلاك المعلومة التي نحتاجها لمكافحة الفساد ولإنجاز تحقيقات استقصائية تثبت وجوده وتفصل ماهيته.

احتلت فلسطين عام 2020 المرتبة 137 عالميا على مقياس حرية الصحافة الذي تصدره سنويا منظمة مراسلون بلا حدود ويشمل 180 دولة، وفي تحليل أسباب هذه المرتبة المتأخرة ذكرت المنظمة التي تتخذ من باريس مقرا رئيسيا ولها مراسلون في 130 بلدا:

" تُعتبر ممارسة الصحافة في فلسطين أمراً محفوفاً بالمخاطر، خاصة في ظل تأجج التوترات السياسية. ففي غزة قُتل صحفيان فلسطينيان وجرح العشرات من قبل الجيش الإسرائيلي خلال تغطية مسيرة العودة في مايو/أيار 2018. وفي الضفة الغربية، أدى استخدام الجيش الإسرائيلي للذخيرة الحية في عمليات تفريق المتظاهرين إلى إصابات خطيرة فقد على أثرها ثلاثة صحفيين فلسطينيين على الأقل أعينهم بشكل نهائي. هذا وقد تواصلت موجة اعتقالات الصحفيين الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية، التي تُخضعهم للاستجواب والاعتقال الإداري بعد إيقافهم، وذلك دون سبب واضح في الغالب. كما أُغلقت وسائل إعلام فلسطينية -خلال السنوات الأخيرة- بداعي التحريض على العنف. وعلاوة على ذلك، يدفع الصحفيون الفلسطينيون ضريبة الصراع المحتدم في البلاد بين فتح وحماس، حيث تنهال عليهم الاعتقالات والاستجوابات العنيفة والاحتجازات دون تهم رسمية، ناهيك عن منعهم من تغطية بعض الأحداث، علماً بأن هذا الاحتقان السياسي -إضافة إلى ضغط السلطات الإسرائيلية- يعقّد بشدّة عمل الصحفيين ويجبر الكثير منهم على الرقابة الذاتية. فمنذ عام 2017، أقدمت السلطة الفلسطينية على حجب عدة مواقع إخبارية معارضة. كما يأتي الحجب أحياناً من منصات مثل فيسبوك وتويتر، التي ترضخ للضغوط السياسية الإسرائيلية لحظر منشورات أو حسابات صحفيين أو وسائل إعلام فلسطينية تحت ذريعة التحريض على العنف. وإن كانت بعض المواد المحذوفة تعسفًا تُنشر من جديد بتدخل من وساطات، فإن منظمات المجتمع المدني تواصل استنكارها "للكيل بمكيالين" بين المحتويات الإسرائيلية ونظيراتها الفلسطينية". (مراسلون 2020)

بمعزل عن الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها جيش الاحتلال الإسرائيلي، والقيود المجحفة لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي، لا شك بان إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات وتطبيقه بنزاهة وحسن نية، سيسهم في تحسين بيئة العمل الصحافي داخل الأراضي الفلسطينية، وسيحول دون وجود مبررات او ذرائع لاعتقال او استجواب صحفي او حجب مواقع إخبارية، فمن البديهي الافتراض بان نشر المعلومة سيلغي الحاجة الى تأليفها او تأليف إشاعة عنها او خبر مضلل حولها.

ترسم نتائج تقرير العام 2019 لمقياس الفساد العالمي صورة قاتمة لتفشي الفساد والرشوة والمحسوبية وانعدام المساءلة وتدني ثقة المواطنين بحكوماتهم وبقدرتهم على مواجهة الفساد في ست دول من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا هي الأردن ولبنان والمغرب وفلسطين والسودان وتونس.

وبنتيجة استطلاع ميداني أجري بين شهري آذار/مارس وآب/أغسطس 2018 وبين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2019، وشارك فيه أكثر من 6600 مواطن فان المواطنين يشعرون بالقلق إزاء الفساد، وفي حين يرى معظمهم أن الفساد يتفاقم، نجد 50 في المائة منهم متفائلين إزاء دورهم في إحداث التغيير.

ويوصي التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية يوم 11 كانون الأول/ ديسمبر، وهو اليوم العالمي لمكافحة الفساد، بانه يتعين على الحكومات لكسب ثقة المواطنين أن تثبت إرادتها السياسية الجادة والحقيقية لمكافحة الفساد وان ُترسي مؤسسات تتسم بالشفافية وُتكّرس المساءلة، كما عليها أن ُتقاضي مرتكبي المخالفات وتفتح الباب أمام إشراك المواطنين ومساهمتهم.

ويضيف بأن على الحكومات القيام ببلورة القوانين المتعلقة بالحصول على المعلومات وان تحرص على فرضها وتطبيقها على نحو فعال. وان تحترم معايير البيانات المفتوحة عن طريق النشر المسبق للمعلومات المتعلقة بالميزانيات ومكاسب المسؤولين الحكوميين (إقرار الذمم المالية للمسؤولين) و ُطرق الحصول على الخدمات الحكومية. وبنشر هذه المعلومات للعلن ُيمكن للحكومات أن تتصدى للأخبار الكاذبة وتدعم استناد الصحافة إلى الوقائع. (النزاهة 2019)

ومن الملاحظ ان الحال في فلسطين التي لم تقر بعد قانون حق الحصول على المعلومات مشابه، ان لم يكن أفضل، للحال في الدول الخمس المشمولة بالاستطلاع والتي اقرت هذا القانون، فحسب مؤشر تصورات الفساد للعام 2019 لم تحصل أي من الدول الخمس على علامة النجاح، وجاءت نتائج هذه الدول على المؤشر المؤلف من 100 نقطة كالتالي: الأردن 48، تونس 43، المغرب 41، لبنان 28، السودان 16. (Transparency 2019)

وبكلام آخر فان العوائق امام جهود مكافحة الفساد وامام الصحافيين الباحثين عن المعلومات لإنجاز تحقيقات استقصائية عن هذا الفساد موجودة في دول المجموعة، ولا نبالغ إذا قلنا انها موجودة أيضا بشكل او بآخر وبهذه الحدة او تلك حتى في بعض الدول الديمقراطية، وهو ما يوجب على الصحافيين امتلاك مهارات متقدمة في أساليب البحث عن المعلومة، وتثقيف أنفسهم بالبنود القانونية التي يجب ان يستعينوا بها في سعيهم للبحث عن المعلومات في ظل تأخر السلطة في اقراره.
(خضر 2016 ، 124)

فمثلا تحظر المادة 6 من قانون المطبوعات والنشر رقم 9 لسنة 1995 نشر معلومات سرية عن الشرطة وقوات الامن العام او أسلحتها او عتادها او اماكنها او تحركاتها او تدريباتها. كما تحظر نشر وقائع الجلسات السرية للمجلس الوطني ومجلس وزراء السلطة.

وتنص المادة 4 من قانون الإحصاءات العامة رقم 4 لسنة 2000 على انه يحق لجميع افراد المجتمع الحصول على الإحصاءات الرسمية ونشرها مع مراعاة سرية البيانات وخصوصية الافراد.

وتجرم المادة 124 من قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960 دخول ومحاولة دخول أماكن محظورة قصد الحصول على معلومات يجب ان تبقى مكتومة حرصا على سلامة الدولة. وتجرم المادة 126 من ذات القانون من كان في حيازته وثائق او معلومات كالواردة أعلاه فأبلغها او افشاها دون سبب مشروع.

وتنص المادة 22 من قانون سلطة النقد رقم 2 لسنة 1997 على سرية المداولات في اجتماعات مجلسه إلا إذا وافق جميع أعضائه على علنيتها.

وتنص المادة 10 من قانون الأحوال المدنية رقم 2 لسنة 1999 على ان محتويات سجلات الأحوال المدنية سرية لا يجوز الاطلاع عليها لغير صاحب العلاقة الا بموجب حكم قضائي ويكون الاطلاع في المكان المحفوظ به السجلات.

وتنص المادة 105 من القانون الأساسي المعدل على ان جلسات المحاكم علنية الا إذا قررت المحكمة ان تكون سرية مراعاة للنظام العام او الآداب وفي جميع الأحوال يتم النطق بالحكم في جلسة علنية.

وتحظر المادة 29 من قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002 على القضاة افشاء اسرار المداولات او المعلومات السرية التي يحصلون عليها اثناء تأديتهم لعملهم.

كما نص البند الثاني من المادة 54 من القانون الأساسي على سرية إقرارات الذمة المالية لأعضاء المجلس التشريعي وجاء نص هذا البند كالتالي: "يقدم كل عضو في المجلس التشريعي إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر مفصلاً فيه كل ما يملكون من ثروة، عقاراً ومنقولاً في داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون، ويحفظ هذا الإقرار مغلقاً وسريا لدى محكمة العدل العليا، ولا يجوز الإطلاع عليه إلا بإذن المحكمة وفي الحدود التي تسمح بها".

وبخصوص الوزراء نصت المادة 80 على: "1- على رئيس الوزراء وكل وزير أن يقدم إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر، مفصلاً فيه كل ما يملكون من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليهم من ديون إلى رئيس السلطة الوطنية الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها وتبقى سرية ولا يجوز الإطـلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا عند الاقتضاء. 2- لا يجوز لرئيس الوزراء أو لأي وزير من الوزراء أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الدولة، أو أحد الأشخاص المعنوية العامة، أو أن تكون له مصلحة مالية في أي عقد من العقود التي تبرمها الجهات الحكومية أو الإدارية، كما لا يجوز له طوال مدة وزارته أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي شركة أو أن يمارس التجارة أو أي مهنة من المهن أو أن يتقاضى راتباً أخر أو أي مكافآت أو منح من أي شخص آخر وبأي صفة كانت غير الراتب الواحد المحدد للوزير ومخصصاته".

كما يحظر البند الخامس من المادة 90 من قانون الخدمة في قوى الأمن على الضباط اثناء الخدمة العسكرية، الإفضاء بمعلومات أو إيضاحات عن المسائل التي ينبغي أن تظل سرية بطبيعتها، أو بمقتضى تعليمات خاصة، ويظل الالتزام بالكتمان قائما حتى بعد انتهاء الخدمة.

وفي مقابل هذه البنود القانونية التي قيدت نشر المعلومات بدواعي حق الافراد في الخصوصية ومراعاة النظام العام والآداب او سلامة الدولة، او رهنته بقرارات قضائية نجد بنودا قانونية أخرى تكفل وتتيح حق الحصول على المعلومات ونشرها.

ومما يجب ملاحظته دائما ان الأصل هو اتاحة المعلومات، كون الحق في الحصول عليها حق انساني، وان حجبها يجب ان يكون الاستثناء، فاحترام السلطة الفلسطينية والتزامها وسعيها دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان، طبقا لما جاء في البند الثاني من المادة 10 من القانون الأساسي، يحتم عليها احترام حق الانسان في التماس الانباء وتقليها ونقلها بأية طريقة، كما جاء في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

كما تنص المادة 27 من القانون الأساسي أيضا على كفالة حق الجميع في تأسيس الصحف وسائر وسائل الاعلام وعلى حرية هذه الوسائل والعاملين فيها وحظر الرقابة عليها او فرض القيود عليها، وهو ما يعني ضمنيا تمكين الاعلام من الحصول على المعلومات اذ انه لا اعلام ولا حرية دون معلومات ولأن أكبر قيد يعرقل عمل الاعلام هو حجب المعلومات عنه.

ونص البند الثاني من المادة 53 من القانون الأساسي على عدم جواز مطالبة عضو المجلس التشريعي بالإدلاء بشهادة عن أمر يتعلق بأفعاله أو أقواله أو عن معلومات حصل عليها بحكم عضويته في المجلس التشريعي أثناء العضوية أو بعد انتهائها إلا برضائه وبموافقة المجلس المسبقة.

وينص البند الثاني من المادة 73 على ان تكون جلسات مجلس الوزراء موثقة، وهو ما يتيح لنا اعتبار ان كل ما هو خارج التوثيق غير قائم قانونيا وجوبا.

ونصت لمادة 116 من القانون الأساسي على نشر القوانين فور إصدارها في الجريدة الرسمية، وان لا يعمل بها إلا بعد ثلاثين يوم من تاريخ نشرها.

ونصت المادة 3 من قانون رقم (7) لسنة 1999 بشأن البيئة على حق كل شخص في الحصول على المعلومات الرسمية اللازمة للتعرف على الآثار البيئية لأي نشاط صناعي أو زراعي أو عمراني أو غيره من برامج التنمية وفقاً للقانون.

نصت المادة الثانية من قانون رقم (9) لسنة 1995 بشأن المطبوعات والنشر على ان الصحافة والطباعة حرتان، واعطت المادة الثالثة الصحافة حق ممارسة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات، ونصت المادة الرابعة من هذا القانون على:
"تشمل حرية الصحافة ما يلي: - أ- إطلاع المواطن على الوقائع والأفكار والاتجاهات والمعلومات على المستوى المحلي والعربي والإسلامي والدولي. ب- إفساح المجال للمواطنين لنشر آرائهم. ج- البحث عن المعلومات والأخبار والإحصائيات التي تهم المواطنين من مصادرها المختلفة وتحليلها وتداولها ونشرها والتعليق عليها في حدود القانون. د- حق المطبوعة الصحفية ووكالة الأنباء والمحرر والصحفي في إبقاء مصادر المعلومات أو الأخبار التي يتم الحصول عليها سرية إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك أثناء النظر

بالدعاوي الجزائية حماية لأمن الدولة أو لمنع الجريمة أو تحقيقاً للعدالة. هـ- حق المواطنين والأحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والنقابات في التعبير عن الرأي والفكر والإنجازات في مجالات نشاطاتها المختلفة من خلال المطبوعات".

وجاء نص المادة السادسة ليطلب من الجهات الرسمية تسهيل مهمة الصحفي في البحث عن المعلومات كالتالي:
"تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحفي والباحث في الإطلاع على برامجها ومشاريعها".

مما سبق وفي ظل استمرار السلطة في الامتناع او التباطؤ في إقرار قانون حق الحصول على المعلومات، يتضح:

ان البنود القانونية التي تحد من تدفق المعلومات متوافرة ومسببة، وان البنود التي تدعو صراحة الى تمكين الاعلام من الحصول على المعلومات بسهولة متوافرة أيضا.

ان القوانين المتعلقة بالإعلام تحتاج الى تحديث يضمن مواكبتها للثورة الهائلة في مجال سرعة واتساع نطاق الاتصال وتعدد اشكاله وادواته وتنوع مستخدميه.

كما يلاحظ ان التوجهات التشريعية لا تقيم وزنا ولا تعطي اعتبارا لمسألة التنظيم الذاتي لمهنة الاعلام، علما ان المجتمعات الديمقراطية وبعد ان وفرت المعلومات لجأت الى هذا الأسلوب فأقامت هيئات لتلقي شكاوى الاعلام واعتنت بتعزيز جهود نقابات الصحفيين وبوضع السياسات التحريرية واستفاضت في الترويج لأخلاقيات المهنة واهتمت غاية الاهتمام بالتربية الإعلامية والمعلوماتية وشجعت مواطنيها على ممارسة عملية التحقق من الاخبار الزائفة والمضللة.

وبناء على ما سبق يتوجب على الصحفيين والى جانب الاستمرار في الضغط على السلطة لإقرار نسخة عصرية من قانون حق الحصول على المعلومات، عدم التراخي في ممارسة حقهم المشروع في الحصول على المعلومات مستندين الى الحق الإنساني والى ما يتوفر من بنود قانونية والى الجوهر والمقصد الطيب الموجود خلف نصوص التشريعات، فارضين على الجميع ان لا صحافة حقيقية دون معلومات.

اللقاء الثاني:

الآليات الامثل للبحث عن المعلومات

سواء كنت في بلد يتيح تدفق المعلومات او يحجبها، انت صحفي ولا تملك غنى عن امتلاك أفضل وأسرع وأنجع آليات البحث عما تحتاجه من معلومات بشأن القضايا التي يتناولها تحقيقك الاستقصائي، قد يتعلق بحثك بقضية رشوة، او اختلاس، او تزوير، او استثمار الوظيفة، او غسل الأموال الناجمة عن جريمة فساد، او بكسب غير مشروع، او متاجرة بالنفوذ، او إساءة استعمال السلطة خلافا للقانون، او استخدام الواسطة والمحسوبية والمحاباة لإلغاء حق، او عدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تضارب في المصالح، او إعاقة سير العدالة، هذه جميعا أفعال يجرمها قانون مكافحة الفساد، انظر المادة الأولى من قانون مكافحة الفساد التي تعطي تعريفا لكل جريمة من هذه الجرائم.

عليك ان تدرس هذا القانون جيدا وان تعرف ان هيئة مكافحة الفساد تعتبر التحقيقات الاستقصائية عن الفساد تبليغ عن جريمة تقوم بالتحقيق فيها وان قائمة الخاضعين لأحكام هذا القانون واسعة وتطال كل ذوي الصلة بالقرار والمال العام. انظر المادة الثانية من القانون.

هذه الأشكال من الفساد الذي يقع في الجهاز الحكومي لا تتم في الفراغ بل على الأرض وخلال مراحل إجرائية مثلا عند اغلاق باب التقدم لوظيفة او اغلاق فترة استلام العطاءات او عند اجراء مقابلات التوظيف او عند فتح العطاءات المغلقة او عند البيع او الشراء او التعاقد، ان معرفة الإجراءات ومن هو المسؤول عن كل محطة من محطاتها، سيسهل عليك معرفة الخلل ويمكنك من تحديد الأشخاص المتهمين او المتورطين او المنتفعين او الضحايا.

الفساد في المؤسسات الحكومية والجمعيات والمجالس البلدية والنقابات والاتحادات والأحزاب والشركات غير الربحية والنوادي، مادة دسمة للتحقيقات الاستقصائية وقد يكون اثباته أسهل من غيره، وذلك لتوفر اجسام رقابية، ولكونه تحت المجهر دائما، ولوجود إجراءات بيروقراطية قد تعقد او تعرقل جهود الفاسدين وتؤدي الى كشفهم، ولشمول غالبية الخاضعين لأحكام قانون مكافحة الفساد لمتطلب مسبق هو إقرار الذمة المالية مما يسهل اثبات تهم الكسب غير المشروع وغيرها من الجرائم أمام المحاكم.

التحقيقات الاستقصائية عن جرائم الفساد على أهميتها ليست المجال الوحيد للصحافة الاستقصائية فهناك مجالات أخرى كثيرة تمس حياة الناس اليومية بدء من تلوث الجو بفعل احراق النفايات او البيئة بفعل سوء التخلص من النفايات الطبية والصناعية والتربة والنباتات بسبب استخدام المبيدات الكيماوية في الزراعة او الري بمياه الصرف الصحي، وهناك التحقيقات الاستقصائية ذات العلاقة بالمستهلك وبجودة وسلامة وأسعار ما يستهلكه من خبز قد تضاف اليه مواد ضارة كالشيفارو مثلا، او مواد غذائية منتهية الصلاحية او مغشوشة او تحتوي على مواد حافظة غير مصرح عنها، او استخدام لحوم الحمير في محلات الشاورما، وقد تطال التحقيقات أيضا جودة الخدمات من ماء وكهرباء ومواصلات واتصالات وشبكات إنترنت ومعايير تسعيرها وشروط الحصول عليها، واحتمالات بيع الصيدليات لأدوية ومستحضرات غير مسموح بها من الجهات ذات العلاقة، او قيام جامعات ومعاهد بإعطاء الشهادات العلمية دون وجه حق، او قيام مكاتب ببيع ابحاث علمية لطلبة الجامعات، او قيام شركات ببيع منتجات غير مطابقة للمواصفات، او خداع البنوك لعملائها، او الغش في عمليات البيع الالكتروني وغيرها وغيرها من المجالات.

ان تنوع وتعدد القضايا التي قد تشملها التحقيقات الاستقصائية وتوزعها على كافة مجالات الحياة، وكذلك تعدد وتنوع القوانين والاجراءات الناظمة لهذه المجالات يجبرنا على التعمق في البحث عن القضية وكل ما يتصل بها من قوانين وإجراءات إضافة الى البحث عن ضحايا يجسدون الخلل الحاصل، وعن خبراء مختصين يستطيعون توضيح ما قد يخفى علينا في القضايا المبحوثة.

فيما يلي مجموعة نصائح تسهل علينا العثور على المصادر للبحث فيها عن المعلومات والأشخاص، قد تحتاج بعضا من هذه المصادر في تحقيق معين وقد تحتاج بعضها الآخر في تحقيق استقصائي آخر، فلكل تحقيق طبيعته واحتياجاته ومصادر معلوماته، البحث في هذه المصادر خطوة أولى ضرورية لكي تبدأ رحلة البحث

في الميدان ممتلكا خلفية معرفية تؤهلك لدقة الملاحظة ولاصطياد جوهر مسألة التحقيق وما يتصل بها دون تشعب، ان النزول للميدان قبل اجراء البحث سيجعلك متسرعا ومتشعبا ومهتما بتفاصيل بسيطة وقد تفوتك أشياء جوهرية كان ينبغي ملاحظتها.

القوانين والاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية

لا يوجد شأن لم تتطرق له إعلانات الأمم المتحدة او قوانينها ومعاهداتها ومواثيقها الدولية، سواء في الشأن الإنساني او التجاري او الأمني او المناخي او الصحي او الوبائي او مكافحة الفساد وغسيل الأموال والجريمة وغيرها من القضايا، ان البحث في احكام أية اتفاقية او معاهدة دولية تتعلق بموضوع التحقيق الاستقصائي الذي نعمل عليه سيكون مفيدا جدا وفاتحا للآفاق وقد يدلنا على انتهاكات لم تكن بالحسبان، وان تضمين التحقيق الاستقصائي لبنود من القانون الدولي سيعطي التحقيق بعدا قانونيا مقدرا ومعتبرا.

تشكل المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية جزءا هاما من القانون الدولي. وتنشئ الأمم المتحدة هيئات لرصد تنفيذ الدول التي صادقت او وقعت او انضمت لهذه الاتفاقيات. ((ا. المتحدة 2013)

ولقد ازدادت أهمية هذا المرجع البحثي في الآونة الاخيرة بعد انضمام فلسطين الى 98 اتفاقا وبروتوكولا ومعاهدة بدءا من معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية مرورا باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وليس انتهاء باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمعروفة اختصارا باتفاقية سيداو واتفاقية مناهضة التمييز في التعليم واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة، ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول". (الخارجية، فلسطين في المنظومة الدولية 2020)

ان هذا الانضمام يوجب على السلطة الفلسطينية ان تعدل تشريعاتها وقوانينها المحلية بما يتوائم مع بنود هذه الاتفاقيات.

القوانين والتشريعات المحلية

لم تترك القوانين والتشريعات المحلية شانا من شؤون الحياة الا وحاولت تنظيمه، بدء من عمالة الأطفال وقضايا العمل والحد الأدنى للأجور مرورا بسن الزواج وانشاء الجمعيات وحقوق المستهلك والخدمة المدنية والخدمة في قوى الامن إضافة الى مكافحة الفساد والجرائم الالكترونية والسلك الدبلوماسي وغيرها الكثير من القوانين التي لا بد من النظر اليها في حال تعلق موضوع تحقيقنا الاستقصائي بواحد منها.
ويعمل ديوان الفتوى والتشريع كمؤسسة متخصصة تعمل على تطوير وتوحيد المنظومة التشريعية في فلسطين، وتعزيز الثقافة القانونية في المجتمع الفلسطيني.

وينفرد الديوان باختصاصات أساسية تتمثل في الصياغة القانونية حيث يعمل على وضع التشريع في القالب السليم وفقاً لمعايير الصياغة التشريعية، مما يساهم في تحقيق انسجام التشريعات والوصول إلى تشريعات ذات جودة، إلى جانب إعداد وإصدار الجريدة الرسمية، والتي تنشر كافة القوانين والقرارات والمراسيم. (الفتوى 2000)

الاحصائيات

يغامر الصحافيون في وصف أي تكرار للحوادث على انه ظاهرة، والاسلم طبعا هو ايراد اوثق واحدث الاحصائيات كما هي ودون اوصاف، الاحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لديها عدد هائل من الاحصائيات والمسوح والتقديرات التي تشمل مختلف جوانب الحياة والنشاط وليس فقط تعداد السكان وتوزعهم، جولة بسيطة في الموقع الالكتروني لجهاز الاحصاء ستدهشكم حيث ستحصلون على عدد الانتهاكات الاسرائيلية في كل الحقول ضمن باب حرف الالف، وكل ما يتعلق بالبيئة بما في ذلك عدد ساعات سطوع الشمس في فلسطين ضمن حرف الباء، وكل ما يتصل بإحصائيات الجريمة ضمن حرف الجيم، وعدد ليالي مبيت الزوار في الفنادق ضمن باب السياحة تحت الحرف سين، ونسب الولادات وعدد حالات الطلاق والرواج المبكر والبطالة وغيرها كثير.

يقدم الجهاز إحصاءات رسمية دقيقة، حول الأوضاع والاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لخدمة المجتمع الفلسطيني ويعمل لإنشاء نظام إحصائي شامل وموحد يكون بمثابة أداة تحت تصرف الوزارات والمؤسسات الفلسطينية يسترشد به لتشخيص المشاكل وتقييم التقدم الحاصل. (الاحصاء 2000)

استطلاعات الرأي

قد يستعين المحقق الاستقصائي بنتائج استطلاعات الرأي لدعم واسناد حقائق توصل اليها من خلال التحقيق، وقد يستغلها في مراحل إجراء المقابلات او يكتفي بها كمصدر يعزز قناعاته، وفي بعض الحالات تكون استطلاعات الرأي كاشفة وموحية بعناوين تصلح لعمل استقصاء عنها.
عند الاستعانة باستطلاعات الرأي لا يجب اغفال حقيقة ان قيمتها رهن بمدى حداثتها ومصداقيتها وسمعة من اجراها ومقدار تنوع وتوزع عينتها وطبيعة الاسئلة التي تم توجيهها، فالأرقام مخادعة، وقد تحمل قراءات عديدة، والاسئلة قد تكون موجهة، وشركات ومراكز استطلاعات الراي ودور الابحاث والدراسات المسحية ليست بريئة دائما ولا منزهة عن الخطأ.

البحث عبر المحركات

لا شك بان هناك كم كبير من المعلومات متوفر على شبكة الانترنت عن الأشياء التي نبحث عنها في سياق تحقيقنا الاستقصائي، ولكن هذه المعلومات قد لا تكون موجودة على سطح الانترنت بل في اعماقه وقد لا تكون دقيقة، وقد تكون قديمة، وقد تكون بلغة أخرى غير العربية، هناك أمور يجب الاهتمام بها عند البحث الكترونيا ومنها ان محركات البحث ليست مقتصرة على جوجل فلا تكتف به، ومنها ايضا ان النتائج الأولى التي تعطيك إياها محركات البحث متوفرة كذلك للزملاء المنافسين وللجمهور ايضا فابحث كيف تتميز عن منافسيك؟ وكيف تقدم معلومات إثرائية عميقة وشاملة لا يعرفها جمهورك.
اجتهد في الإحاطة بكافة الكلمات المفتاحية التي تعبر عن الموضوع الذي تبحث عنه.
ابحث باللغة الإنجليزية أيضا او اية لغة تعتقد انها ذات علاقة بالموضوع مدار البحث.
اذهب عميقا في بحثك بعد حذف المتشابهة وترتيب ما يتبقى من الاحدث الى الاقدم
ابحث عن نتائج بصيغ مختلفة من خلال إضافة الصيغة الى مفردات البحث مثل PDF, PPT, EXCEL.
لا تكتف بالبحث في قسم "الكل" اذهب الى الصور والفيديوهات والكتب والأخبار.

لا تنظر فقط بهذه المواد بل ابحث أيضا في الأشخاص الذين نشروها، لا بد وان هناك ما يدفعهم للاهتمام بهذا الموضوع، قد يكونوا خبراء فيه او شهود عيان على احداث تتعلق به، وربما يكونوا ضحايا بسببه.
لا تنس ان مصداقية اية نتيجة رهن بمصداقية ناشرها، وان كافة النتائج وخاصة الصور والأرقام والتواريخ يجب ان تخضع للتحقق.
إذا انهيت استطلاع كافة ما هو منشور على الانترنت عبر محرك البحث جوجل اذهب الى قسم الإشعارات واعمل تنبيها لكي يرسل لك جوجل يوميا بريدا الكترونيا يخبرك من خلاله عن المواقع التي ورد فيها ذكر الكلمات المفتاحية التي تبحث عنها.
وطبعا لا بأس بتجربة محرك بحث آخر مثل DuckDuckGo هذا المحرك لا يخزن عمليات بحثك ويحافظ على خصوصية المستخدم ولذلك يعطيك نتائج غير متوقعة ولا تواكب توجهاتك التي يعرفها جوجل جيدا ويعرف اهتماماتك من خلال تخزينه للعمليات البحث التي تجريها.

لتسهيل البحث عبر جوجل يمكنكم وضع العبارة الو الكلمة المبحوثة بين علامتي التنصيص (“ ”) للبحث عن عبارة مقصودة بعينها، او كتابة الرمز (~) قبل الكلمة للحصول على المزيد من المرادفات، وضع علامة (*) داخل جملة لتحل محل كلمة مفقودة، وكتابة define: متبوعة بالكلمة المبحوث عنها للحصول على تعريف لها.

مواقع التواصل الاجتماعي

خلافا لتوقعات الكثيرين فان البحث عبر الفيسبوك وتويتر ولينكد ان قد يعطينا نتائج أحدث وأكثر فرادة واهمية وافادة كونها في الغالب شخصية ستؤدي الى معرفة اشخاص ذوي ارتباط قوي بالموضوع ويمكن هناك أيضا البحث في المنشورات والصور والفيديوهات وكذلك الصفحات التي قد تكون متخصصة بالشأن المبحوث، والمجموعات التي يشكلها المهتمون به، لن تعدم أيضا إيجاد خبراء حول هذا الموضوع في هذه المجموعات او على رأس هذه الصفحات وكذلك على شبكة لينكد ان.
وطبعا يتوجب عليك الحذر من الحسابات الوهمية او الزائفة التي قد تنتحل شخصيات الآخرين ولا سيما المشاهير، علامة التوثيق (الصح الأزرق) مهمة لتمييز الحسابات والصفحات الاصلية، ولكن هناك مشاهير وخبراء لم يحصلوا عليها بعد، سيكون عليك اتبع آليات تحقق أخرى تعتمد المنطق لتمييز الصفحات الزائفة عن غيرها.
تذكر عند البحث عن الأشخاص في مواقع التواصل الاجتماعي ان الأسماء العربية تكتب بأكثر من إملاء باللغة الإنجليزية.

المواقع والصفحات الرسمية للمؤسسات

يجب ان يشمل بحثنا ايضا المواقع الالكترونية للوزارات او المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تهتم بالموضوع الذي نبحث عنه، احذروا فقد تجدون ان بعض المواقع مزورة او غير رسمية، وقد تجدون موقعين لذات الوزارة واحد قديم وآخر جديد، ولا شك بانكم ستجدون واحدا ينتهي بـ ps وهذا يعني تبعيته للسلطة الوطنية الفلسطينية وآخر ينتهي بـ gov.ps وهو ما يعني انه تابع لحركة حماس في قطاع غزة. نادرا ما يحصل هذا الامر مع الشركات الكبرى المزودة للخدمات فهذه الشركات حريصة على حماية اسمها ومواقعها.
وسيتكرر الامر ايضا مع صفحات وحسابات الوزارة او المؤسسة على وسائل التواصل الاجتماعي.

ستجدون الكثير مما قد ينفع بحثكم من قرارات واخبار وشكاوى واستفسارات وردت الى صفحات الفيسبوك ولم يُرد عليها.

قواعد البيانات

كثير من الصحفيين لا يحب الجداول والأرقام، او لا يفهمها ويسعى لتجنبها، آن الأوان لمحاولة فهم الأرقام وتحليل ما تحتويه قواعد البيانات، جائحة كورونا اثبتت ذلك، عدد الفحوصات وعدد المصابين وعدد المتعافين، قبل أيام لاحظ أحدهم ان عدد فحوصات فيروس كورونا التي تحدث عنها رئيس الوزراء اكبر من عدد الفحوصات التي تعلنها وزارة الصحة، ولاحظ آخر ان أسماء المصابين في منطقة معينة لا يجري توريدها الى الوزارة، وقبل ذلك لاحظ احدهم ان عدد الاقتطاعات التي ينفذها احد البنوك على العمليات والخدمات المصرفية لزبائنه يتجاوز العدد الذي تسمح به سلطة النقد، ولاحظ صحفي بعد دخوله الى التقرير السنوي لشركة خدمات كبرى تضخما هائلا في فاتورة الرواتب مقبل ضآلة كبيرة في المال المخصص للصيانة، ولاحظ آخر بعد اطلاعه على التقرير السنوي لحوادث السير ارتفاعا كبيرا في الوفيات في احدى المحافظات نتيجة حوادث سير ذاتية للجرارات الزراعية حقق في الموضوع فوجدها جميعا لا مرخصة ولا مؤمن عليها، لأنها غير مراعية للمواصفات ولآن رسوم تأمينها مرتفعة، ولاحظ احدهم بعد قراءة التقرير السنوي للشرطة عن الجرائم ارتفاع عدد حالات السقوط من علو، واعتقد انه امام تحقيق عن متطلبات السلامة للعاملين في قطاع المباني، ليجد ان بعض الوفيات كانت لفتيات سواء قتلا بالرمي من علو او انتحارا.
تحفل. قواعد البيانات بمعلومات كثيرة لمن يستطيعون قراءة الرقم وتفسيره، غير منخدعين بشكله العلمي المجرد، فنسبة العاطلين عن العمل مثلا تستدعي معرفة نسبة من الى من؟ عدد العاطلين الى عدد المؤهلين للعمل أي الأفراد من سن 18 الى 60 ام الى عموم المواطنين.

بالنسبة لعموم الناس في عالم اليوم، فإن الحياة صارت تتأثر بشكل متزايد بالبيانات عبر شاشات الهواتف والحواسيب. ومن أجل تعزيز ثقافة مساءلة السلطة، يلزم الصحفيين امتلاك مهارات وأدوات تمكنهم من فهم ما يحيط بهم من بيانات والاستفادة منها في عملهم الصحفي. صحافة البيانات هي الحقل الصحفي الذي يُعنى بالبحث عن البيانات بمختلف أشكالها، والعمل على تحليلها والتوصل إلى تفسيرات ملائمة لها، وهو أحد ميادين العمل الصحفي الذي يشهد تطورات سريعة على مختلف المستويات. فأكثر من نصف المؤسسات الإعلامية في الولايات المتحدة واوروبا تستعين حاليا بصحفي بيانات واحد على الأقل في غرف الاخبار لديها. كما يوجد اليوم أكثر من 200 مساق متخصص في صحافة البيانات يدرس في كليات الصحافة بالجامعات حول العالم.
ويتم تصميم هذه البرامج من أجل إعداد الصحفيين للتعامل مع الموجة المقبلة من العمل الصحفي التحليلي المستند إلى ثقافة المساءلة. (الجزيرة 2017، 2-4)

البحث الميداني:

انتهى البحث المكتبي الورقي والرقمي وفي الحسابات الشخصية وكافة المصادر الالكترونية المفتوحة، وأصبحنا أكثر معرفة بجوانب التحقيق، واكثر تركيزا على فرضيته، وحان وقت النزول الى الميدان حيث العمل الحقيقي لاختبار الفرضية ولتحصيل اثباتات دامغة تبرهن عليها، وإجراء مقابلات تؤكدها.

أفضل اختبار يمكن ان تقوم به هو فحص الإجراءات التي تتحدث عنها، تصرف وكأنك مواطن عادي ذاهب لإجراء معاملة تفقد الإجراءات اين يمكن ان يكون الخلل اين تقع الحلقة الضعيفة التي قد ينفذ منها فاسد للاختلاس او التزوير او تقديم رشوة.

لا بد من زيارة موقع الحدث، لالتقاط القصص المثيرة. والاستقصاء والتنقيب بإلحاح عن المعلومات وإجراء المكالمات لمتابعة الحدث والعثور على أطراف يمكن استجوابهم، الذهاب إليهم وطرح كل الأسئلة المهمة عليهم.
يتطلب ذلك الكثير من الاصرار وفي أغلب الأحيان لا يحصل على المعلومات إلا الذي يبقى مثابرا ولا يستسلم بسرعة لردود الفعل السلبية.

عليكم أن تبذلوا قصارى جهدكم، في النظر إلى الموضوع من وجهات النظر المختلفة والموازنة بينها، والتدقيق في معلومات شخص ما من خلال التأكد من صحتها من مصدر آخر فإذا كانت معلومات الطرفين متناقضة يمكنكم الرجوع مرة أخرى إلى مصدركم الأول ومواجهته بهذا التناقض، عندئذ فقط يمكنكم تكوين صورة مكتملة عن الموقف.

يمكنكم باستمرار مشاورة الزملاء وخاصة من تثقون بقدراتهم وخبرتهم ولا تخشون ان يسرقوا افكاركم النيرة، غرف التحرير في وسائل الاعلام هي مجمع خبرات مهنية، ولن تعدموا بين الزملاء المتقدمين في السن من يمكنه ان يقدم لكم يد المساعدة وان يدلكم على ابواب ونوافذ وزوايا لمعالجة قضية معينة او يدلكم على ضيف او خبير يمكن استشارته او استضافته .

غالبا ما يكون اهم خبير في موضوع معين هو الوزير السابق او الوكيل السابق للوزارة المختصة بالشأن المبحوث ذلك انه قد عايش الموضوع المطروق من منطلق المسؤولية وانه عرف عنه الكثير، والاهم من ذلك انه قد ترك المنصب وأصبح قادرا على التحدث بصراحة وشفافية وتجرد اكبر من السابق.

المتضررون او الضحايا هم المصدر الأهم للمعلومات فضلا عن انهم نموذج بشري يجسد كل ما نريد قوله في التحقيق، ما يجب الالتفات اليه هو ان هؤلاء عادة ما يبالغون او يتحدثون بتحامل عمن تسبب لهم بالضرر، وهو ما يستدعي التحقق من اقوالهم، وإعادة طرح بعض الأسئلة عليهم بشكل خفي لملاحظة مدى صدق رواياتهم.

لن تعدم وجود مبلغين متحمسين لتزويدك بمعلومات وموافقين على اعلان اسمائهم، ولكن آخرين قد يطلبون منك عدم كشف أسمائهم، يتوجب عليك في هذه الحالة ان تفحص السبب، وان تقدر ان كان بسبب عدم تأكدهم من المعلومات ام نتيجة خوف، وان تقدر بمسؤولية إن كان هناك خطر فعلي عليهم.

الصعب في هذه التحقيقات هو خوف الشهود من اعطائنا معلومات، ولكن التجارب التي خاضها الصحافيون الاستقصائيون بنجاح، اثبت ان هذه المهمة قد تكون سهلة إذا ما أحسن الصحفي البحث عن المتضررين، واستطاع توفير جو من الثقة بينه وبينهم، وإذا ما أرشدهم الى حقيقة انهم ليس مجبرا على الادلاء بأسمائهم وقادر على حفظ سرية مصادر معلوماته طبقا للقانون الذي يسمح له بعدم إعلانها الا بموجب قرار قضائي في المحكمة. فقد نص البند (د) من المادة الرابعة من قانون المطبوعات والنشر على: "حق المطبوعة

الصحفية ووكالة الأنباء والمحرر والصحفي في إبقاء مصادر المعلومات أو الأخبار التي يتم الحصول عليها سرية إلا إذا قررت المحكمة غير ذلك أثناء النظر بالدعاوي الجزائية حماية لأمن الدولة أو لمنع الجريمة أو تحقيقاً للعدالة."

او أرشدهم الى إمكانية الحصول على الحماية طبقا لنص المادة 18 من قانون مكافحة الفساد والتي تعطي الحماية للمبلغين والشهود والخبراء والشخاص وثيقي الصلة بهم من خلال: توفير الحماية لهم في أماكن اقامتهم، وعدم الإفصاح عن هويتهم او أماكن تواجدهم، الادلاء بأقوالهم وشهاداتهم من خلال استخدام تقنيات التواصل الحديثة وبما يكفل سلامتهم، وتوفير أماكن لإيوائهم عند الضرورة.

قراءات إضافية:

- امتلك المعلومة: الحصول على المعلومات في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الشفافية الدولية 2013

https://www.transparency.org/files/content/activity/2013_ItBelongsToYou_FacilitatorPackage_AR.pdf

حرية الوصول الى المعلومات في فلسطين، د. أحمد أبو دية، 2013، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان

https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/623dc557725b4a4a0b8fa9fb8c43b0da.pdf

RIGHT TO INFORMATION IN THE TIME OF COVID-19, Jordan Higgins, 2020, Global Forum for Media Development

/https://gfmd.info/right-to-information-in-the-time-of-covid-19

- دليل أساسي للصحفيين صحافة البيانات، معهد الجزيرة للإعلام

https://institute.aljazeera.net/sites/default/files/2019/Data%20Journalism%20Ar%20-%20Web.pdf

- دليل الصحافة الاستقصائية، 2020، معهد الجزيرة للإعلام

https://institute.aljazeera.net/sites/default/files/2020/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%

A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9.pdf

للاطلاع على القوانين

- القانون الأساسي الفلسطيني
- قانون المطبوعات والنشر رقم 9 لسنة 1995
- قانون مكافحة الفساد

مشاريع قوانين:

مسودة مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية: مدى

https://www.madacenter.org/files/image/editor/thedraftlawA.pdf

قائمة المراجع:

- محمد حسين ابوعرقوب. 2015. *جاهزية المؤسسات الاعلامية الفلسطينية لاستخدام قانون حق الحصولل على المعلومات*. رام الله: مركز تطوير الاعلام - جامعة بيرزيت.

- موقع الامم المتحدة. 2020. "اليوم الدولي لتعميم الانتفاع بالمعلومات 28 ايلول/سبتمبر." *www.un.org*. 28 ايلول/سبتمبر. تاريخ الوصول 15 كانون الاول/ديسمبرر, 2020.

- https://www.un.org/ar/observances/information-access-day.
- democracy, center for law and. 2020. "Happy International Right to Know Day! ."

- *https://www.law-democracy.org.* september 28. Accessed december 15 , 2020. https://www.law-democracy.org/live/happy-international-right-to-know-day-2/.
- Mendel, Toby. 2013. "Palestinian Right to Information Law Would Rank 36th Globally."

  https://www.law-democracy.org/live/. December 19. Accessed December 15, 2020. https://www.law-democracy.org/live/palestinian-right-to-information-law-would-rank-36th-globally/.

- محمد خضر. 2016 . *مساق الاعلام والقانون*. رام الله : مركز تطوير الاعلام - جامعة بيرزيت .

- المتحدة, الامم . 2013 .*وثائق الامم المتحدة*
. May 15 . Accessed December 17 , 2020. https://research.un.org/ar/docs/law/treaties.
- . 2013. —*المواثيق الدولية* . May 15. Accessed December 17, 2020. https://research.un.org/ar/docs/law/treaties.

- الخارجية, وزارة" .2020 .قائمة بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين (حتى أيولو/سبتمبر 2020 ".(*وزارة الخارجية والمغتربين* . October 15. Accessed December 17, 2020. http://www.mofa.pna.ps/ar-jo/فلسطين/فلسطينفيالمنظومةالدولية/قايمة-بالاتفاقيات-الدولية-التي-انضمت-اليها-دولة-فلسطين-حتى-ايولوسبتمبر-2020.

- ديوان الفتوى. 2000. *ديوان الفتوى والتشريع* . April 10 . تاريخ الوصول 17 December, 2020. http://www.lab.pna.ps.

- جهاز الاحصاء. 2000. *الجهاز المركزي للاحصاء الفللسطيني*. 15 May. تاريخ الوصول 17 December, 2020. http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1/default.aspx.

- معهد الجزيرة. 2017. "دليل صحافة البيانات ." *معهد الجزيرة للاعلام* . تاريخ الوصول 18 December, 2020. https://institute.aljazeera.net/sites/default/files/2019/Data%20Journalism%20Ar%20-%20Web.pdf.

- RTI-Rating. 2020. "Global Right to Information Rating." *https://www.rti-rating.org.* september 15. Accessed december 15, 2020. https://www.rti-rating.org/country-data/.

- مراسلون. 2020. "فلسطين." *www.rsf.org*. 17 may. تاريخ الوصول 15 December, 2020. https://rsf.org/ar/flstyn.

- النزاهة. 2019. "مقياس الفساد العالمي في الشرق الاوسطط وشمال افريقيا." *https://www.aman-palestine.org*. 20 تشرين الثاني/نوفمبر. تاريخ الوصول 15 كانون الاول/ديسمبر, 2020. https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/2019/12/11/gcb-mena-report-ar-print-1576057603.pdf.

- Transparency. 2019. "Corruption Perciptions Index 2019." *https://www.transparency.org.* December 11. Accessed December 16, 2020. https://www.transparency.org/en/cpi/2018/results.

- الامم المتحدة. 2013. *المواثيق الدولية*. 15 May. تاريخ الوصول 17 December, 2020. https://research.un.org/ar/docs/law/treaties.

- وزارة الخارجية. 2020. "فلسطين في المنظومة الدولية." *وزارة الخارجية والمغتربين*. 12 March. تاريخ الوصول 15 December, 2020. http://www.mofa.pna.ps/ar-jo/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9/%d9%82%d8%a7%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d8%a8%d8%a7%d9%84%.